الحلول السلمية للنزاعات المسلحة:
أية نتيجة؟

الباحث عثمان بوكلفان
كلية الحقوق، جامعة سيد محمد بن عبد الله، فاس
المغرب

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم مدى نجاعة الحلول السلمية للنزاعات، باعتبارها أحد أعظم التحديات الإنمائية التي يواجهها المجتمع الدولي. وذلك نظرا إلى المعاناة التي يعيشها الإنسان بسببها، فالنزاعات المسلحة هي أحد الأسباب الكامنة وراء الفقر وعدم المساواة وا لركود الاقتصادي. وغالباً ما يكون المدنيون وخصوصا منهم النساء والأطفال في مرمى نيران هذه النزاعات العنيفة.

ويسعى هذا البحث إلى تسليط الضوء على مميزات الحالات التي نجحت فيها الجهود الدولية والمحلية في إيجاد حلول سلمية للنزاعات المسلحة. والأسباب التي قد تدفع الأطراف للاستمرار في القتال عوض اللجوء للحوار، سعيا لتحديد أهم السبل التي من شأنها المساهمة في إنهاء القتال وتغليب لغة الحوار وذلك من خلال اعتماد دراسة تحليلية مقارنة.

وخلصت الدرا س ..ة إ ل ..ى أن الحسم العسكري وتدمير قدرات الخصم قد يكون حلا للنزاع لكنه الحل الأبعد عن التحقيق والأكثر تكلفة مما يفتح باب اللجوء للحلول السلمية بهدف تسوية النزاع وضمان استفادة جميع الأطراف.

الكلمات المفتاحية: النزاعات المسلحة، الحلول السلمية (الحلول الدبلوماسية)، المناطق الآمنة، المساعي الدولية، فض الاشتباك.

Abstract:

This study aims to assess the effectiveness of peaceful solutions to conflicts as one of the greatest development challenges faced by the international community. Considering the human suffering caused by them, armed conflicts are one of the underlying causes of poverty, inequality and economic stagnation. Civilians, especially women and children, are often caught in the crossfire of these violent conflicts .

This research seeks to shed light on the characteristics of cases where international and local efforts have succeeded in finding peaceful solutions to armed conflicts. This research seeks to identify the most important ways that would contribute to ending the fighting and giving preference to the language of dialogue by adopting a comparative analytical study, as well as the reasons that may push the parties to continue fighting instead of resorting to dialogue.

The study concluded that military decisiveness and the destruction of the opponent's capabilities may be a solution to a conflict, but it is the most distant and costly solution, which opens the door to resort to peaceful solutions in order to settle the conflict and ensure that all parties benefit.

مقدمة:

لا يخفى على أحد الآثار التي تخلّفها النزاعات المسلحة مما جعل الجميع يخشى من نشوب أي النزاعات المسلحة خصوصا في ضل الوضع الاقتصادي الدولي الحالي فما من نزاع مسلح إلا ويكون لم تأثير على باقي الدول العالم، ومع اندلاع مختلف الخلافات ولجوء الأطراف لسلاح لفرض وجهات النظر المختلفة ترتفع أصوات تنادي بالابتعاد عن السلاح وتغليب لغة العقل وقوة الحكمة سعيا لتحقيق السلام وحل النزاعات بطرق بنّاءة ومستدامة. وذلك بهدف حماية أرواح المدنيين وضمان سلامتهم الجسدية وسلامة ممتلكاهم حيث أنه بتغليب لغة الحوار والتفاهم، تُفتح الأبواب أمام بناء الجسور بين المختلفين، وتعزيز التعايش، وإيجاد حلول تعود بالنفع على الجميع[1].

لكن رغم الأضرار الجسيمة التي يخلّفها النزاع المسلح على الأفراد والمجتمعات، يستمر البعض في اللجوء إلى قوة السلاح بهدف فرض وجهة نظره على الغير وقد اضحت النزاعات المسلحة تتخذ في عصرنا الراهن أبعاد خطيرة خصوصا مع التطور التكنلوجي الرهيب الذي عرفته تكنولوجيا الحرب.

وأمام هدا الوقع وباعتبار المدنيين أكبر فئة متضررة من الصراع، ونظرا لواجب المجتمع الدولي تجاه هذه الفئة يمكن التساؤل إلى أي مدى يمكن للحلول السلمية والجهود المبذولة من قبل المتدخلين والوسطاء من الدول، والمنظمات الدولية، وأحيانًا الأطراف غير الحكومية. إيجاد مخرج للأزمة وإيقاف الاقتتال إلى حين إيجاد تسوية نهائية لنزاعات، وتعزيز المصالح المشتركة، وتعزيز السلم والأمن الدوليين؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية الرئيسة تساؤلات فرعية تساهم في تحليل عناصر الموضوع تتمثل في:

ما هي العوامل التي من شأنها أن تدفع أطراف النزاع للسعي لتسوية النزاع عوض الاستمرار في القتال؟

ماهي آثار النزاعات المسلحة؟

ماهي العقبات التي تواجه عملية إحلال السلام؟

والهدف من هده الدراسة هو محاولة الإجابة عن هذه الإشكالية من خلال العمل على تحليل ودراسة بعض النزاعة المسلحة عبر مختلف مراحلها والتي حصرناها في مرحلة توتر الأوضاع وحشد القوة وثم نشوب الصراع مرورا بجهود الوساطة من ثم المفاوضات والهدنة وإيجاد حل نهائي لصراع مع تحديد خسائرها وأسباب توقف القتال فيها.

1ما هو القانون المختص

تعد الحرب الخيار الأخير المتاح لحل أي نزاع قائم بين طرفين او أكثر وتعبير عن فشل كل الحلول السلمة الممكنة فيمكن اعتبار النزاع حصيلة تراكمية لمجموعة من الأحداث تنتهي بأزمة متفجرة بعنف على المستوى الدولي أو الوطني و التحدي القائم اليوم ليس إلغاء النّزاعات والصراعات وحسمها، مما قد يتناقض مع طبيعة البشر وواقع السياسة ودروس التاريخ التي ليست مشجّعة تماما على الاستمرار في هذا المنحى، وانّما التحدّي الأبرز يكمن في العمل على تغيير سبل التعامل مع و جهات النظر المختلفة بالشكل الذي يسمح بتوجيهها نحو آفاق تعاونية يتقاسمون فيها المكاسب. فنجد أن القانون الدولي الإنساني باعتبار قانون الحرب لا يستطيع منع الحروب من الاندلاع، ولكنه يسعى في حال اندلاعها إلى الحد من ويلاتها وأثارها المدمرة من خلال تنظيمها وتحديد وتقنين ما هو مباح أو ممنوع، وجعلها أكثر احتراماً لإنسانية بني البشر المنخرطين فيها بغض النظر عن جنسياتهم وأجناسهم[2].

والقانون الدولي الإنساني هو مجموعة من القواعد التي ترمي إلى الحد من آثار النزاعات المسلحة لدوافع إنسانية. ويحمي هذا القانون الأشخاص الذين لا يشتركون مباشرة أو بشكل فعال في الأعمال العدائية أو الذين كفوا عن المشاركة فيها مباشرة أو بشكل فعال، أنه يفرض قيودًا على وسائل الحرب وأساليبها. ويُعرَف القانون الدولي الإنساني أيضًا "بقانون الحرب" أو "قانون النزاعات المسلحة". والقانون الدولي الإنساني فرع من القانون الدولي العام، الذي يتألف بصفة رئيسية من معاهدات والقانون الدولي العرفي فضلًا عن المبادئ العامة للقانون[3] (انظر المادة 38 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية).

وينبغي التمييز بين القانون الدولي الإنساني، الذي يحكم سلوك الأطراف المنخرطة في النزاعات المسلحة (القانون في الحرب)، والقانون الدولي العام الذي يكرسه ميثاق الأمم المتحدة والذي ينظم مدى قانونية لجوء دولة إلى استخدام القوة المسلحة ضد دولة أخرى (قانون شن الحرب). ويحظر الميثاق اللجوء إلى القوة ولكنه يتضمن استثناءين هما: حالات الدفاع عن النفس ضد هجوم مسلح، وعندما يخوّل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة استخدام القوة المسلحة. ولا يبحث القانون الدولي الإنساني في وجود أسباب مشروعة وراء انطلاق شرارة النزاع من عدمه، وإنما يسعى إلى تنظيم سلوك أطراف النزاع فور اندلاعه.

وأهم ما جاء به القانون الدولي الإنساني من خلال الاتفاقيات الأربعة لسنة 1949 المادة الثالثة المشتركة، والمتعلقة بحماية ضحايا النزاعات المسلحة، وألحق بهما البروتوكولان الإضافيان لاتفاقيات جنيف المؤرخان في 8. يونيو 1977 حيث جاء البرتوكول الأول لحماية ضحايا النزاعات المسلحة الدولية، أما البرتوكول الثاني فخُصص لحماية ضحايا النزاعات المسلحة الغير دولية "الحروب الداخلية".

هذا بالإضافة إلى أن سبل تسوية المنازعات بالوسائل السلمية منظمة في مجموعة من المواثيق الدولية وعلى راسها ميثاق الأمم المتحدة وإعلان مانيلا بشأن تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية المعتمد والمنشور بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 10/37 المؤرخ في 15 نوفمبر 1982.

2 أنواع النزاعات المسلحة

تتعدد النزاعات التي يمكن اللجوء فيها لقوة السلاح ونحن من خلال هذه الدراسة سنتطرق لصنفين من النزاعات فقط وهي النزاعات الدولية والنزاعات الأهلية أو الداخلية[4].

النزاعات الدولية هي نزاعات مسلحة تحدث بين دولتين أو أكثر بسبب مشاكل تتعلق بالحدود، أو بسبب طموحات سياسية، أو موارد اقتصادية. من الأمثلة على النزاعات الدولية: الحرب العالمية الثانية، والحرب الخليج الثانية، والحرب بين الهند وباكستان.

النزاعات الأهلية أو الداخلية: تحدث داخل حدود دولة معينة بين جماعات عرقية، دينية، أو سياسية مختلفة. لها قيادة مسؤولة على جزء من إقليمه وتسيطر عليه ما يمكنها من القيام بعمليات عسكرية متواصلة ومنسقة من أمثلة النزاعات الداخلية: الحرب الأهلية الحرب الأهلية السورية، والنزاع في اليمن.

ومن اهم أسباب قيام مثل هذا النوع من النزاعات المسلحة نجد الأسباب السياسية كالسعي إلى السيطرة على الحكم، الاختلافات الأيديولوجية، والتوترات بين الدول ولأسباب الاقتصادية كالتنافس على الموارد الطبيعية، مثل المياه والنفط، أو السيطرة على طرق التجارة والأسباب الاجتماعية والثقافية حيث يمكن أن يؤدي التمييز ضد مجموعة معينة في المجتمع إلى نزاع مسلح عندما تشعر تلك المجموعة بالإقصاء أو التهميش[5].

وتنشأ النزاعات عموما من حالة انهيار الاتصال، وهو حالة تنتج عن تولّد الاحساس لدى أحد الأطراف أن الطرف الآخر يخالفه في المواقف أو يزاحمه في الموارد المحدودة، ولذلك؛ فالنزاع بوصفه مفهوم اجتماعي يقوم على فهم أو سوء فهم أحد الأطراف لواقع علاقته الاجتماعية بالطرف الآخر أو الأطراف الأخرى يسعى كل منهم إلى تحقيق مآرب الخاصة[6].

وتمر الحروب بمراحل متعددة تبدأ بالتوترات ناتجة خلافات تأدي حدوث أزمات وباعتبار أن النزاع المسلح يخلف أضرارا لكل الاطراف تلجا لأطراف محاولات لحل النزاع سلمياً. لكن مع فشل المفاوضات عادة يؤدي إلى تصعيد الصراع ونتيجة لذلك توسع نطاق القتال ليشمل مناطق جديدة.مما يتسبب في اشتداد العنف وزيادة الخسائر البشرية والمادية [7].

3 آثار النزاعات المسلحة

لا تزال النزاعات المسلحة والحروب تسبب الموت والنزوح والمعاناة للشعوب على نطاق واسع. وتدور حالياً نزاعات مسلحة في العديدة أنحاء العالم، منها نزاعات تنخرط فيها أطراف متحاربة داخل دولة واحدة (نزاعات مسلحة غير دولية)، ونزعات تنخرط فيها قوات مسلحة من دولتين أو أكثر (نزاعات مسلحة دولية).

ولقد ألحقت هذه النزاعات الضرر بملايين البشر بطرق لا حصر لها، بما في ذلك قتل المدنيين، وترك الناجين مصابين أو مشوهين، أو عرضتهم للتعذيب، أو الاغتصاب، أو التهجير القسري، أو الإساءة على نحو خطير. وبحلول نهاية 2019، كان 79,5 مليون شخص قد نزحوا قسرياً في مختلف أنحاء العالم بسبب الصراع المسلح[8].

4 حلول السلمية للنزاعات المسلحة

تعتبر مرحلة فشل المفاوضات إيذانا بانطلاق شرارة الصراع ينتج عنه تصعيد وتوسع نطاق القتال مما تشكل نقطة اللاعودة بالنسبة للأطراف حيث يؤمن كل منهم بقذرته على إنهاء الصراع وفرض وجهة نظره بقوة السلاح.

لكن طول أمد الحرب وعجز أي من الأطراف على حسمها لصالحه بصورة سريعة وأمام والتكلفة اليومية البشرية والاقتصادية التي يتحملها الأطراف يمكن أن يعاد إحياء الجهود المبذولة بهدف إيجاد حل السلمي للنزاع[9].

والحلول السلمية للنزاعات المسلحة هي مجموعة من الاستراتيجيات والآليات التي تهدف إلى إنهاء النزاعات بطريقة غير عنيفة الاستقرار والسلام بين الأطراف المتنازعة. تعتمد هذه الحلول على الحوار والتفاهم المتبادل بدلاً من اللجوء إلى القوة العسكرية. وتشمل الحلول السلمية للنزاعات المسلحة عدة وسائل، أبرزها:

1.4 الحلول السلمية غير القضائية للنزاعات المسلحة

المفاوضات: تُعتبر المفاوضات المباشرة بين الأطراف المتنازعة من أهم الوسائل لحل النزاعات، حيث يتم البحث عن تسويات تلبي حاجات جميع الأطراف وتساعد في تحقيق السلام.

الوساطة: تدخل طرف ثالث كوسيط محايد يمكن أن يكون فعالاً في تقريب وجهات النظر. غالباً ما تكون الوساطة بمساعدة دول أو منظمات دولية مثل الأمم المتحدة أو الاتحاد الإفريقي، وجب اشراك كل الأطراف المتأثرة بالنزاع من صناع القرار و المجتمع والأفراد.

التحكيم: توافق الأطراف المتنازعة على تسوية النزاع من خلال حكم يتخذ القرار بناءً على القانون والمعايير الدولية، ويكون القرار ملزمًا للأطراف.

2.4 دور القضاء الدولي في فض النزاع أساس المشكل:

تعد محكمة العدل الدولية هي الجهاز القضائي الذي أنشأه ميثاق الأمم المتحدة لتسوية النزاعات بين الدول ويعتبر نظامها الأساسي جزءًا من الميثاق ويشكل فصله الخامس عشر. وهذه المحكمة لا تحاكم الأفراد ولكنها تحاكم الدول، و تركز محكمة العدل الدولية على الواجب والمسؤولية الدولية للدول. وحتى لو كانت محكمة العدل الدولية جهازًا نص عليه ميثاق الأمم المتحدة، فليست صلاحيتها إلزامية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي تظل حرة في قبول اختصاصها على أساس إما دائم أو مخصص الغرض.

والدول وحدها يجوز لها أن تحيل مسائل إلى محكمة العدل الدولية ضد دول أخرى قبلت أيضًا اختصاصها. وينطبق اختصاص المحكمة على جميع النزاعات التي تشمل عنصرًا قانونيًا مثل تفسير أي معاهدة وأية نقطة في القانون الدولي، ووجود أية حقيقة إذا ما تأكدت ستشكل إخلالًا من جانب دولة بالتزاماتها الدولية، وطبيعة أو مدى التعويضات المقرر تقديمها مقابل الإخلال بهذا الالتزام[10].

وفي ممارسة المحكمة لأحكامها تُطبّق قواعد القانون الدولي القائمة مثل الاتفاقيات الدولية والقانون العرفي، والاختصاص ومبادئ القانون. ويجوز لمحكمة العدل الدولية أيضًا، إذا وافقت الأطراف المعنية، أن ترسي حكمها على مفاهيم أوسع من "الإنصاف" (المادة 38 من النظام الأساسي). وفي هذه الحالة، سوف يشابه حكمها نوعًا من التحكيم أكثر من كونه إصدار حكم.

وتعتبر قرارات محكمة العدل الدولية ملزمة ونهائية فيما يتعلق بالدول ويمكن التقدم باستئناف ضدها (المادة 94-1 من الميثاق، والمادة 60 من النظام الأساسي). ولمجلس الأمن السلطة، بناءً على طلب الدولة المتضررة، لتنفيذ تدابير خاصة لإنفاذ الحكم الصادر من محكمة العدل الدولية (المادة 94-2 من الميثاق).

ويمكن لأحكام وقرارات المحكمة أن تُقر الحقائق والقانون الواجب التطبيق وتحدِّد ما إذا كانت الدولة مسؤولة عن أي فعل ينتهك التزاماتها الدولية. فأي فعل يعتبر غير مشروع دوليًا إذا ما أمكن عزوه إلى سلوك الدولة أو عامليها أو أي أفراد يتصرفون بالنيابة عنها أو تحت سيطرتها. ومثل هذا الفعل يقتضي مسؤولية دولية للدولة ويتيح مجالًا للتعويضات. وفي هذه الحالة، تكون الدولة المعنية ملزمة بأن تجبر بشكل كامل الأضرار التي نجمت عن سلوكها غير المشروع دوليًا، وفقًا للمبادئ العامة للقانون الدولي العام فيما يتصل بمسؤولية الدولة. ومحكمة العدل الدولية هذه في الأساس لا تحدِّد بنفسها مبلغ التعويضات في أحكامها. فمسألة التعويضات تحال إلى التفاوض المباشر بين الدول. وفي دعوى الاختلاف بين الدول بشأن مقدار التعويض، في استطاعة الدول أن تقرر عرض هذا النزاع المحدَّد على محكمة العدل الدولية[11].

وإضافة إلى الأحكام بشأن النزاعات المعروضة من الدول، تنص المادة 65 من النظام الأساسي على أنه يجوز لمحكمة العدل الدولية أن تقدِّم استشارات قانونية بناءً على الطلب من أي جهاز أو منظمة دولية يأذن لها الميثاق بذلك. وتمنح المادة 96 من الميثاق هذه الصلاحية للجمعية العامة للأمم المتحدة ولمجلس الأمن فضلًا عن جميع أجهزة الأمم المتحدة أو المؤسسات المتخصصة لا سيما لها بهذا الهدف بموجب مقرر من الجمعية العامة. ورغم أن الاستشارات القانونية للمحكمة ليس لها من أثر ملزم فإنها تساهم في توضيح وتطوير القانون الدولي. كما أنها تحمل سلطة قانونية وأدبية قد تؤدي دورًا في الدبلوماسية الوقائية. وفي الواقع، يروِّج الميثاق لمحكمة العدل الدولية بين الوسائل غير العسكرية المتاحة لمجلس الأمن لإدارة التسوية السلمية للنزاعات والأخطار التي تهدِّد السلم والأمن الدوليين[12].

وإجمالا تتجلى أهمية هذه الحلول السلمية في كونها تقلل من الخسائر البشرية والمادية تسمح بإقرار هدنة بين الأطراف وتحديد المناطق الآمنة، وتساعد على بناء بيئة مستقرة تسمح بالتنمية وإعادة الإعمار. كما أنها تعزز الثقة بين الأطراف المتنازعة وتقلل من

احتمالية اندلاع النزاع مجددا كما أن الحلول السلمية للنزاعات المسلحة تسعى إلى تحقيق السلام والاستقرار دائم من خلال معالجة جذور النزاع.

5 دراسة النزاعات المسلحة:

شهد العالم العديد من النزاعات المسلحة الكبرى التي تركت آثارًا عميقة على العالم بأسره، سواء من حيث عدد الضحايا أو التغيرات الجغرافية والسياسية. ومن خلال هذه الدراسة سنتحدث عن مجموعة من النزاعات الدولية من حيث أسبابها نشوبها وخسائرها وأسباب التي أدت لانتهاء الاقتتال بسببها على أن نقسمها إلى نزعات تم حسمها وأخري قرر أطرافها فض الاشتباك ودخول المفاوضات ونزاعات لا زال مستعرة [13].

1.5 نزعات تم حسمها :

نجد أن من أهم الصراعات التي اخمدت نيرانها الحرب العالمية الثانية، الحرب الكورية، وحرب الخليج الثانية.

1.1.5 الحرب العالمية الثانية 1939-1945

كانت الحرب العالمية الثانية واحدة من أكثر النزاعات الدموية والمدمرة في تاريخ البشرية. بدأت هذه الحرب في 1 شتنبر 1939 وانتهت رسميًا في 2 شتنبر 1945. اشتبكت فيها معظم دول العالم، مقسمة بين دول الحلفاء ودول المحور، وشملت معارك برية وجوية وبحرية واسعة النطاق وللحرب العالمية مجموعة من الأسباب كمعاهدة فرساي، التوسع النازي، وغزو ألمانيا لبولند.

وتسببت في خسائر بشرية كبيرة حيث يقدر إجمالي عدد القتلى هده الحرب بين 70إلى 85 مليون شخص، وهو ما يمثل حوالي 3-4% من سكان العالم في ذلك الوقت. كما خلفة دمار واسع في أوروبا وآسيا.

وانتهت الحرب بهزيمة ألمانيا بعد إحتياح عسكري لكامل أراضيها من قبل الحلفاء في الجبهة الغربية والاتحاد السوفيتي من الجبهة الشرقية. مما أدى لسقوط برلين في ماي 1945، وانتحار هتلر وإعلان استسلام ألمانيا 8 ماي 1945. و استسلام اليابان رسميًا 2 شتنبر 1945 بعدما تم قصف هيروشيما وناكازاكي بالقنابل النووية في شهر غشت من نفس السنة غشت1945 [14].

2.1.5 الحرب الكورية

كانت بداية الحرب الأهلية الكورية في 25 يونيو 1950 عندما هاجمت كوريا الشمالية كوريا الجنوبية وتوسع نطاق الحرب بعد ذلك عندما دخلت الأمم المتحدة بقيادة الولايات المتحدة، ثم الصين أطرافا في الصراع. وكانت شبه الجزيرة الكورية مقسمة إلى جزئين شمالي وجنوبي، الجزء الشمالي يقع تحت سيطرة الاتحاد السوفيتي، والجزء الجنوبي خاضع لسيطرة لجنة الأمم المتحدة المؤقتة لكوريا بقيادة الولايات المتحدة[15].

وكان تعداد الجنود التي شاركت في الصراع كبيرا حيث شاركت الولايات المتحدة ب 260 ألف جندي. والأمم المتحدة ب 35 ألف جندي وكوريا الجنوبية ب 340 ألف جندي. فيما شاركت كوريا الشمالية والصين مجتمعة ب 866 ألف جندي.

وبعد سنة من المعارك الحامية أصبح الصراع الكوري بين طرفين بلا غالب ولا مغلوب بينهما، فلا الأميركيون وحلفاؤهم دحروا المد الشيوعي في شبه الجزيرة ولا الشيوعيون الكوريون وحلفاؤهم الصينيون استطاعوا توحيد شطري كوريا تحت اللون الأحمر.

وأمام هذا الوضع عرض ممثل الاتحاد السوفياتي في الأمم المتحدة وقف لإطلاق النار، وتم التوصل إلى اتفاق بين الأمم المتحدة والصين في 27 يوليو 1953 بقرية «بانمونغوم» الواقعة على خط العرض 38 الفاصل بين الكوريتين وعلى الرغم من انتهاء الحرب إلا أن النزاع الحدودي ما زال مستمرا بين الطرفين حتى هذا اليوم. ويقدر مجموع عدد الخسائر البشرية من القتلى لجميع أطراف الحرب بأكثر من 1.2 مليون. منذ 23 يونيو1951.

3.1.5 حرب الخليج الثانية

بتاريخ 2 غشت 1990 شن الجيش العراقي هجوم على الكويت واستغرقت العملية العسكرية يومين وانتهت باستيلاء القوات العراقية على كامل الأراضي الكويتية في 4 غشت و تم شكلت حكومة صورية ثم و أعلنت بعدها الحكومة العراقية يوم 9 غشت 1990 ضم الكويت للعراق وإلغاء جميع السفارات الدولية في الكويت. وغيّر العراق اسم العاصمة الكويت إلى "كاظمة" قائلا إنها عادت إلى "الوطن الأم"، محققتا بذلك مطالبات عراقية بالكويت تعود إلى لحظة استقلالها عن بريطانيا عام 1961، رغم أنه اعترف بها رسميا وبحدوده معها في 4 أكتوبر1963.

وقد عقد مجلس الأمن جلسة طارئة في اليوم نفسه لبحث غزو العراق للكويت، وأصدر قراره رقم 660 الذي طالب فيه بانسحاب القوات العراقية من الكويت "من دون قيد أو شرط"، ثم أتبع ذلك بجلسة أخرى يوم 6 غشت 1990 أقر فيها عقوبات اقتصادية شاملة على العراق بقراره رقم 661، ثم تتابعت القرارات الأممية بعد ذلك في تشديد الخناق على العراق.

وفي 10 غشت 1990 عقدت الجامعة العربية قمة طارئة في القاهرة لمناقشة الوضع المستجد، ورغم رفض أعضائها الاحتلال للكويت، فقد تباينت مواقف دولها من التدخل العسكري الأجنبي لإخراج القوات العراقية من الكويت[16].

وتشكل تحالف دولي شاركت فيه أكثر من ثلاثين دولة بقيادة الولايات المتحدة، واكتسب "شرعيته" الدولية بعد اعتماد مجلس الأمن قراره رقم 678 يوم 29 نونبر1990، والقاضي باستخدام "كل الوسائل اللازمة" –بما فيها استعمال القوة العسكرية ضد العراق– ما لم يسحب قواته من الكويت، وحدد القرار يوم 15 يناير 1991 موعدا نهائيا لذلك الانسحاب.

لم يبال العراق بالحشد الدولي ولا بالموعد المقرر لانسحابه، وقبيل انتهاء المهلة المحددة لذلك التقى وزير خارجيته طارق عزيز مع وزير الخارجية الأميركي جيمس بيكر في جنيف يوم 9 يناير 1991 في محاولة أخيرة لـ"إقناع" العراق بالانسحاب، ولكن لم ينتج شيء عن هذا اللقاء؛ فانتهت فترة الإنذار الدولي يوم 15 يناير 1991 ولم تستجب بغداد للمطالبة الأممية بخروج قواتها من الكويت.

وفي فجر يوم 24 فبراير 1991 انطلاقة الحملة البرية عبر عدة جبهات، وشنت قوات التحالف هجوما على أجنحة الجيش العراقي الذي كان متمركزا غربي الكويت، ثم توغلت مسافات داخل الكويت وجنوبي العراق.

انتهت الحرب 25 فبراير 1991 بعد إعلان العراق موافقته على كل شروط الانسحاب. وفي 26 فبراير 1991، بدأ الجيش العراقي الانسحاب من الكويت وفق خطة انسحاب غير منظمة، مما أدى إلى تزاحم دباباته ومدرعاته وناقلات جنده على طول الطريق بين البلدين، فكانت هدفا مكشوفا لطيران التحالف الذي قصف أرتال جنوده فدمر 1500 عربة عسكرية عراقية وقتل المئات من الجنود.

وفي 3 من أبريل 1991 صدر قرار مجلس الأمن رقم 687 القاضي بوقف رسمي لإطلاق النار بعد حرب "تحرير الكويت"، وبتدمير "أسلحة الدمار الشامل" العراقية، وإنشاء صندوق خاص بتعويضات المتضررين من غزو الكويت[17].

وتسبب الغزو العراقي في خسائر بشرية ومادية فادحة للكويت، وحسب الأرقام الرسمية الكويتية فإن الغزو أدى إلى مقتل 570 شخصا ونحو " وخلف خسائر وأضرارا هائلة تمثلت في إشعال 752 بئرا نفطية مما أنتج كوارث بيئية جسيمة وأوقف إنتاج النفط مدة طويلة.

وقالت "الهيئة العامة لتقدير التعويضات" بالكويت في إحصائية لها عام 1995 إن الخسائر الثابتة للكويت من الغزو العراقي بلغت 92 مليار دولار، إضافة إلى تدمير البنية التحتية في البلاد والمؤسسات والمنشآت الحكومية ومصادرة وثائق الدولة وأرشيفها الوطني.

كما تعرض العراق خلال مدة الحرب البالغة 40 يوما للقصف بأكثر من مائة ألف طن من المتفجرات، بما في ذلك مئات الأطنان ذخائر اليورانيوم المنضّب، وهو ما أدى إلى سقوط ما بين سبعين ألفا ومئة ألف قتيل في صفوف الجيش العراقي (مقابل 505 جنود من قوات التحالف، 472 منهم أميركيون، وجرح قرابة 300 ألف جندي.

هذا وقد دفعت الحكومة العراقية تعويضات إجمالية بلغت 52.4 مليار دولار كتعويض لـ 1.5 مليون مطالب لأفراد و شركات وحكومات تمكنوا من إثبات تعرضهم لأضرار بسبب الغزو، وكانت الدفعة الأخيرة من قبل لجنة التعويضات في 13 يناير2022، يكون العراق قد سدد للكويت كامل التعويضات المطلوب سدادها والتي أقرّتها لجنة الأمم المتحدة للتعويضات التابعة لمجلس الأمن الدولي بموجب القرار 687 لعام 1991[18].

2.5 حالة فض الاشتباك ودخول المفاوضات

حاليا تنتشر قوات حفظ السلام في 11 نقطة نزاع حول العالم وذلك بغيت ضمان عدم تجدد الاشتباك في انتظار إيجاد تسوية لنزاع[19].

1.2.5قضية الصحراء المغربية

يعتبر النزاع في الصحراء المغربية من أطول النزاعات الإقليمية في العالم ونشب النزاع حول الصحراء الغربية، عقب تحرر الصحراء الغربية من الاستعمار الإسباني عام 1975. بعد المسيرة الخضراء وقد طالبت بها موريتانيا، كما سعت جبهة البوليساريو لسيطرة على المنطقة. مما أدى لدخول المغرب وموريتانيا في الصراع المسلح (1975-1991) مع جبهة البوليساريو، التي كانت تدعمها الجزائر بقوة. انسحبت موريتانيا من النزاع عام 1979، ووسّع المغرب سيطرته على معظم أراضي الصحراء الغربية[20].

بعد حرب طويلة تم التوصل إلى وقف إطلاق النار بوساطة الأمم المتحدة 1991. ووقع اتفاق لوقف إطلاق النار بين البوليساريو والمغرب، وتم بعدها إنشاء بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية (MINURSO) بقرار مجلس الأمن رقم 690 في 29 أبريل 1991 تماشيا مع مقترحات التسوية المقبولة في 30 غشت 1988 من قبل المملكة المغربية وجبهة تحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب . لمراقبته وقف إطلاق النار بعد بدأ سريانه في 6 سبتمبر 1991 ولتنظيم استفتاء حول تقرير المصير في السنة الموالية، كحل نزاع.

لكن لغاية اليوم لم يتم تنظيم الاستفتاء بسبب الخلافات حول من يحق لهم التصويت، وأجريت العديد من المحاولات من أجل تنظيم الاستفتاء (وأهمها خطة بيكر في عام 2003) لكن يبدو أنها فشلت. استمر وقف إطلاق النار المطول دون حدوث اضطرابات كبيرة تسبب في إنهاءه، ولكن هددت البوليساريو مرارا باستئناف القتال إذا لم يكن هناك مفاوضات جادة لحل النزاع. سحب المغرب موافقته على كل الشروط الأصلية لخطة التسوية بينه وبين جبهة البوليساريو ومفاوضات خطة بيكر في عام 2003، وغادر بعثة حفظ السلام دون جدول أعمال سياسي مما زاد من مخاطر تجدد الحرب[21].

وفي 29 أبريل 2016، اعتمد مجلس الأمن قرار 2285، بدعوة أطراف النزاع للعمل على إظهار الإرادة السياسية للدخول لمرحلة أكبر وأكثر موضوعية من المفاوضات.

ولقد شهد النزاع تصعيداً في السنوات الأخيرة بعد إعلان جبهة البوليساريو انتهاء التزامها بوقف إطلاق النار في عام 2020.

كما خلف النزاع خسائر البشرية ومادية مهولة فبالرغم من أن التقديرات الدقيقة للخسائر البشرية متضاربة، لكن المؤكد أن الآلاف من المقاتلين والمدنيين قد قُتلوا أو أُصيبوا على مدار الصراع. فالقوات المغربية فقدت عدداً كبيراً من الجنود بسبب المعارك وهجمات الكر والفر التي شنتها جبهة البوليساريو. كما أن جبهة البوليساريو تكبدت خسائر لكنها تلقت دعمًا كبيرًا من الجزائر، مما ساعدها على الحفاظ على قدراتها العسكرية، هذا بالإضافة لتسبب الصراع في موجهة نزوح كبيرة في المنطقة.

2.2.5 حرب لبنان 2006

حرب تموز، حرب لبنان الثانية أو العدوان الإسرائيلي على لبنان 2006، هي العمليات القتالية التي بدأت في 12 يوليو 2006 قوات من حزب الله اللبناني وقوات الجيش الإسرائيلي والتي استمرت 34 يوما في مناطق مختلفة من لبنان، خاصة في المناطق الجنوبية والشرقية وفي العاصمة بيروت، وفي شمالي إسرائيل، في مناطق الجليل، الكرمل ومرج ابن عامر . وكذا هضبة الجولان أيضا.

في 13يوليو 2006 التالي شن الجيش الإسرائيلي هجوما جويا على جنوب لبنان مستهدفا محطات الكهرباء ومطار بيروت وشبكة من الجسور والطرق مما أدى إلى مقتل العشرات، كما انضمت قوات بحرية إسرائيلية للهجوم، واستدعى الجيش الإسرائيلي فرقة احتياط مؤلفة من ستة آلاف جندي لنشرها سريعا شمال إسرائيل. تحت تعليق إعادة الأسيرين إلى إسرائيل

وفي نفس اليوم قام الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله بعقد مؤتمر صحفي أعلن فيه أن الجنديين الإسرائيليين المحتجزين لدى حزب الله تم ترحيلهما إلى مكان بعيد وأن العملية عملية فردية يتحمل مسؤوليتها الحزب وحده ولا علاقة للحكومة اللبنانية بها؛ وفي نفس المؤتمر دعا حسن نصر الله الحكومة الإسرائيلية للتفاوض الغير مباشر لإتمام تبادل الأسرى وهددها بأن قوات حزب الله جاهزة للتصعيد إذا بادرت هي بالتصعيد؛ وبعدها فرضت إسرائيل حصارا بحريا وجويا على لبنان.

هذا ووقعت الغارة الأخيرة في الساعة 7,45 صباحا في 14غشت 2006 واستهدفت بساتين الأطراف الشرقية لمدينة صور وبعد 15 دقيقة من هذا القصف دخل تطبيق قرار وقف الأعمال العدائية الذي نص عليه القرار 1701 لمجلس الأمن الدولي حيز التنفيذ. ونص القرار 1701 على إنهاء العمليات القتالية من كلي الجانبين وإضافة 15000 جندي لقوة" يونيفيل" لحفظ السلام مع انسحاب الجيش الإسرائيلي إلى الخط الأزرق وانسحاب قوة حزب الله إلى شمالي نهر الليطاني وانتشار الجيش اللبناني في الجنوب اللبناني .

بعد الحرب أقر حزب الله بمقتل حوالي 250 مقاتلًا خلال الحرب. دُمّرت أو تضررت نسبة كبيرة من البنية التحتية العسكرية لحزب الله، تعرضت مواقع قيادية وطرق إمداد لضربات مكثفة، لكنها لم تمنع الحزب من مواصلة القتال[22].

كما تعرضت إسرائيل لخسائر بشرية وعسكرية واقتصادية نتيجة المواجهات مع حزب الله .وقد خسرت حوالي 121جنديًا إسرائيليًا قتلوا خلال الحرب، معظمهم في مواجهات برية مع مقاتلي حزب الله.كما قُتل حوالي 44 مدنيًا إسرائيليًا جراء سقوط صواريخ حزب الله على المدن والبلدات الإسرائيلية.

رغم انتشار قوات يونيفيل" لحفظ السلام شهد الصراع بين حزب الله وإسرائيل تصعيدًا كبيرًا، وصف بأنه الأخطر منذ حرب لبنان عام 2006. اشتعلت المواجهات في أكتوبر نتيجة عدة عوامل متراكمة، شملت الهجمات المتبادلة والغارات الجوية والضربات الصاروخية:

حاليًا، الصراع مفتوح على احتمالات متعددة، من ضمنها التصعيد أو التهدئة عبر الجهود الدولية، ولكن الوضع يبقى متوترًا بشكل كبير على الحدود اللبنانية الإسرائيلية.

3.5 حالة استمرار النزاع

يشهد العالم العالم العديد من النزاعات المسلحة الكبرى التي تركت آثارًا عميقة على العالم بأسره، سواء من حيث عدد الضحايا أو التغيرات الجغرافية والسياسية والاقتصادية. ومن أبرز النزاعات المستعرة حاليا نجد النزاع في أوكرانيا العدوان الإسرائيلي على غزة.

1.3.5النزاع في أوكرانيا

تعد الحرب الروسية ا لأوكرانية واحدة من أعنف النزاعات في العقود الأخيرة. بعد أكثر من 1000 يوم من القتال، تكبد الجانبان خسائر كبيرة في الأرواح والممتلكات، مع استمرار غياب أفق واضح للسلام

ففي 24 فبراير 2022 أعطى الرئيس الروسي بوتين الأمر ببدء عملية عسكرية في أوكرانيا، ودعا الجنود ا لأوكرانيين إلى إلقاء على الفور والذهاب إلى ديارهم ومنذ بداية الاجتياح سيطرت القوات الروسية على مناطق شاسعة من مقاطعة خيرسون الجنوبية ثم يوم 26 فبراير 2022 توسيع نطاق هجماتها لتشمل مناطق أكرانية شاسعة[23].

وتسببت هذه النزاع في أزمات عالمية اقتصادية وسياسية، وخسائر بشرية بلغت 240 ألفا ما بين مدني وعسكري من كلا الطرفين، كما تسببت بخسائر مادية ضخمة منذ اندلاعها في فبراير 2022، ولا تزال هذه الخسائر تتزايد في عام 2024. وفقًا لتقديرات البنك الدولي والمفوضية الأوروبية، بلغ إجمالي الأضرار المادية المباشرة حوالي 152 مليار دولار حتى نهاية 2023. تشمل هذه الأضرار قطاعات رئيسية مثل الإسكان، النقل، الطاقة، والزراعة. أما التكلفة التقديرية لإعادة الإعمار فقد وصلت إلى 486 مليار دولار، وهو مبلغ يزيد بمقدار ثلاثة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي ا لأوكراني في عام 2023.

ولا تزال الجهود الدبلوماسية مستمرة سعا لتسوية النزاع، حيث قدمت أوكرانيا خطة للسلام تتضمن انسحاب القوات الروسية وإعادة اللاجئين والمخطوفين، لكن روسيا لم توافق عليها.

كما أعلن الرئيس ا لأوكراني "فولوديمير زيلينسكي" عن رغبته في إنهاء الحرب بحلول عام 2025 بالوسائل الدبلوماسية، وأروبا تضغط من أجل إيجاد تسوية سلمية، كما أشار مسؤولون غربيون إلى احتمالية تنازلات متبادلة كجزء من أي اتفاق سلام شامل.

وفي الوقت الحالي، لا توجد خطة مفصلة للمفاوضات، لكن الضغوط الدولية تتزايد لإنهاء الحرب التي دخلت عامها الثالث وأثرت بشدة على الاقتصاد العالمي والأمن الإقليمي والدولي.

2.3.5 العدوان الإسرائيلي على فلسطين

منذ عام 1948، عند إعلان عن قيام دولة إسرائيل وما تبعه من النكبة الفلسطينية، أصبح الصراع الإسرائيلي الفلسطيني واحدًا من أطول النزاعات في العصر الحديث. أدى إلى تهجير مئات الآلاف من الفلسطينيين، وتأسيس نظام احتلال واستيطان في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتخلل هذا الصراع حروب كبيرة (1948، 1967، 1973)[24] إلى جانب انتفاضتين (1987، 2000). تسبب ذلك

في مقتل مئات الآلاف من الفلسطينيين وتشريد الملايين، مع استمرار الحصار على غزة، والاستيطان، وانتهاكات حقوق الفلسطينيين، وسط غياب تسوية سياسية شاملة.

والصراع الإسرائيلي الفلسطيني، خاصة بعد تصعيد أكتوبر 2023 في غزة، أدى إلى خسائر بشرية هائلة. تشير التقارير إلى مقتل أكثر من 45,000 فلسطيني، معظمهم من الأطفال والنساء، وإصابة ما يقرب من 100,000 شخص. ويعيش حاليا معظم سكان غزة في ظل الحصار والاعتقال. إلى جانب ذلك، تسببت الهجمات في تدمير واسع للبنية التحتية، مع استمرار الحصار الإسرائيلي الذي يفاقم الأزمة الإنسانية بشكل كبير، بما في ذلك نقص الغذاء والرعاية الصحية

ويطالب المجتمع الدولي اليوم بـ.ضرورة تحمل مسؤولياته واتخاذ إجراءات فورية تفرض وقف العدوان الإسرائيلي على غزة والضفة الغربية ولبنان كخطوة أولى نحو خفض التصعيد، ووقف خروقات إسرائيل للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، وحماية أمن المنطقة واستقرارها من التبعات الكارثية لاستمرار الاعتداءات الإسرائيلية".[25]

في 26 يناير 2024، أصدرت محكمة العدل الدولية حكمًا يأمر إسرائيل بوقف أي إجراءات قد ترقى إلى "الإبادة الجماعية" ضد الفلسطينيين في قطاع غزة، مع التأكيد على أهمية اتخاذ تدابير عاجلة لحماية المدنيين وضمان وصول المساعدات الإنسانية الأساسية. جاء هذا القرار استجابةً لدعوى رفعتها جنوب أفريقيا تتهم إسرائيل بانتهاك اتفاقية منع الإبادة الجماعية لعام 1948[26].

القرار يشمل أيضًا ضرورة وقف التحريض على الإبادة ومحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات. هذا الحكم الملزم قانونيًا يمثل خطوة كبيرة في إطار المساءلة الدولية، على الرغم من عدم امتثال إسرائيل له في ظل موقفها الرافض لمثل هذه القرارات

كما أصدرت المحكمة الجنائية الدولية 21 نونبر 2024 مذكرتي اعتقال بحق رئيس الوزراء الإسرائيلي "بنيامين نتنياهو" ووزير الدفاع السابق "يوآف غالانت "بتهمة ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في قطاع غزة.

خاتمة

من خلال دراسة الحالات السالفة الذكر يمكن القول أنه ليس من مصلحة أحد خوض نزاع مسلح طويل الأمد النزاع المسلح فمع طول أمد الصراع و تزايد الخسائر المادية و البشرية التي يتحملها الأطراف بشكل يومي نجد أن الأطراف تصبح مستعدة لإعادة فتح قنوات التواصل بهدف إيجاد تسوية لنزاع

كما أن الأطراف برغم من سعيها لحل النزاع بقوة السلاح إلا أنها تبقي النزاع في نطاقًا محدود نسبياً ولا تعمل على توسيع نطاقه ليتطور إلى حرب شاملة مما قد يسهل إمكانية العودة لطاولة المفاوضات.

وفي المحصلة يمكن القول أنه أمام فشل الحلول السلمية لنزاعات المسلحة و ازدياد بؤر التوتر و الصراع حول العالم و جب على الأطراف المتدخلة في هذا الشأن العمل على:

- تأهيل أساليب تسوية النزاعات المعاصرة؛ المعقدة وغير المتماثلة باتجاه مقاربات مركبة تنظر للنزاع ليس كظاهرة مرضية يستوجب إنهاءها أو حسمها أو حتى قمعها؟، وإنما يتم النظر إلى النزاع عبر هذه المقتربات "التحويلية" كمسارات تفاعلية سوسيوتاريخية وجب التعامل معها كنظم وأنماط اجتماعية متجذرة في سياقاتها المجتمعية تستوجب على المشتغلين بميدان تسوية النزاعات الدولية تعديلها وتوجيهها وفق ما تفتضيه ضرورات المجتمع الاقتصادية والأمنية والسياسية، وهو ما يتطلب كما مركبا من الأدوات والآليات والمناهج، وجهدا مشتركا بين عديد الفاعلين والمتدخلين الذين يكسرون شيئا فشيئا احتكار الفاعلين الحكوميين لميدان تسوية النزاعات الدولية، والذي ظل لعقود حكرا للقنوات الرسمية ودبلوماسيتها التقليدية.
- الاستفادة من تجارب نشر قوات فض الاشتباك (القبعات الزرق) التي قد تكون دون جدوى ولا يمكنها ضامنا عدم اشتعال النزاع مجددا إذا لم يتم تسوية النزاع بشكل سريع.

- الاهتمام بالعدالة الانتقالية التي تعد ضمان لعدم التكرار فتطبيق ممارسات العدالة الانتقالية، مثل المحاكمات، لجان الحقيقة والمصالحة، وآليات جبر الضرر للضحايا، يساعد على تجاوز آثار النزاع بشكل عادل وبناء مستقبل أكثر عدلاً، ويشكل ضمان لعدم التكرار.

- كما ومن أغرب الخلاصات أن نجد أن السلاح الذي الغاية منه أن يستعمل في الحرب والقتل وإحداث الضمار هو اليوم أهم ضمانات عدم نشوب الصراع وذلك وفقا لمبادئ نظرية الردع التي وتستند على افتراض مفاده أن القوة هي أفضل علاج للقوة، فقوة الدولة هي العامل الأساسي لكبح جماح الآخرين ومنع أي اعتداء ممكن عليها.

- العمل على الوقاية من النزاعات المسلحة عن طريق تعزيز العدالة الاجتماعية وتقليل التفاوت الاقتصادي، وبناء مؤسسات قوية سيادة القانون واحترام الحقوق، وتشجيع الحوار بين الأطراف المتنازعة، دون إغفال دور المجتمع الدولي في الوساطة ومنع تصاعد النزاعات.

الهوامش:

[1] مقال بعنوان الموقع الرسمي لمنظمة الأمم المتحدة أهمية الحوار بين الثقافات في بناء السلام والتعايش السلمي، منشور بموقف منظمة الدرع الدولية على الرابط https://2u.pw/CivcUwsb (رابط مختصر) آخر زيارة 1 نونبر 2024

[2] بلال لعيساني، النزاعات المستعصية ورهان السلام المستدام: نحو مقاربات تحويلية من أجل حلول نهائية، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، دجنبر 2016، العدد 2، ص 29-49.

[3] مدخل لدراسة القانون الإنساني الدولي، محمود شريف بسيوني، الوكالة العربية للصحافة والنشر والإعلان، 1999، ص 42.

[4] شتي صديق محمد، دور المنظمات غير الحكومية في ضمان حقوق الإنسان: دراسة تطبيقية، المناهل، الطبعة الأولى، 2016، ص 80.

[5] منشور بعنوان القاموس العملي للقانون الإنساني، منشور بموقع منظمة أطباء بلا حدود على الرابط https://ar.guide-humanitarian-law.org/content/article/5/trf-lnz/ آخر زيارة 2 نونبر 2024

[6] تعريف النزاع المنشور بموقع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التابعة المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة على الرابط https://www.unescwa.org/ar/sd-glossary/%D9%86%D8%B2%D8%A7%D8%B9 آخر زيارة 1 نونبر 2024.

[7] يلويجاغ ايرولغ، العنف الجنسي في النزاعات المسلحة: انتهاك للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، المجلة الدولية للصليب الأحمر، ابريل 2014، ص 503 – 538.

[8] منشور بعنوان النزاعات المسلحة منشور بموقع منظمة العفو الدولية على الرابط https://2u.pw/XAnWowdK (رابط مختصر) آخر زيارة 1 نونبر 2024.

[9] رانيا حسيين عبد الرحمن، (خلفيات الحروب الأهلية في إفريقيا)، مقال منشور على موقع شبكة المشكاة الاسلامية، على الرابط https://shamela.ws/book/1541/4428 آخر زيارة 3 نونبر 2024.

[10] المادة 36 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية.

[11] منشور بعنوان القاموس العملي للقانون الإنساني منشور منظمة أطباء بلا حدود على الرابط https://ar.guide-humanitarian-law.org/content/article/5/trf-lnz/ آخر زيارة 1 نونبر 2024.

[12] المواد 36-41 من الميثاق الأمم المتحدة

[14] حبيب البدوي، تاريخ اليابان السياسي بين الحربين العالميتين، دار النهضة العربية، 2013، ص 236.

[15] يوسي إم هانيماكي، الأمم المتحدة "مقدمة قصرية جدا"، مؤسسة هنداوي، 2017، ص 24.

[16] منشور بعنوان حرب الخليج الثانية.. الزلزال الذي عصف بمنطقة الخليج منشور بموقع شبكة الجزيرة إعلامية على الرابط https://2u.pw/IcJdxI (رابط مختصر)آخر زيارة 1 نونبر 2024.

[17] منشور بعنوان حرب الخليج الثانية.. الزلزال الذي عصف بمنطقة الخليج منشور بموقع شبكة الجزيرة إعلامية على الرابط https://2u.pw/IcJdxI (رابط مختصر)آخر زيارة 1 نونبر 2024.

[19] الموقع الخاص بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام الرابط https://peacekeeping.un.org/ar آخر زيارة 1 نونبر 2024

[20] منشور بعنوان الصحراء الغربية منشور بموقع شبكة الجزيرة إعلامية على الرابط https://2u.pw/Obh77UOZ (رابط مختصر)آخر زيارة 1 نونبر 2024.

[21] حميد الراوي، الشمال الإفريقي ومشكلة الصحراء الغربية، الآن ناشرون وموزعون، ماي 2010، ص 246.

[22] د.عبد المنعم المشاط، تداعيات الحرب الإسرائيلية اللبنانية على مستقبل الشرق الأوسط، د.عبد المنعم المشاط، Shorouk International Book Store، 2008، ص 125.

[23] منشور بعنوان حرب الخليج الثانية.. الزلزال الذي عصف بمنطقة الخليج، منشور بموقع شبكة الجزيرة إعلامية على الرابط https://2u.pw/xtnkIJg6 (رابط مختصر)آخر زيارة 1 نونبر 2024.

[24] Gudrun Krämer, A History of Palestine, From the Ottoman Conquest to the Founding of the State of Israel, Princeton University Press, 2011, P 308.

[25] إبراهيم الخازن إدانات عربية للهجوم الإسرائيلي على إيران ومطالبات بضبط النفس، مقال منشور بموقع وكالة الأناضول للأنباء على الرابط https://2u.pw/mErjDCDb (رابط مختصر)آخر زيارة 1 نونبر 2024.

[26] مقال بعنوان، متحدث أممي: ندعو إلى احترام قرارات الجنائية الدولية حول اعتقال نتنياهو وغالانت وتنفيذها، منشور بموقع وكالة الأنباء الفلسطينية على الرابط https://www.wafa.ps/Pages/Details/108394 آخر زيارة 1 نونبر 2024.